

التطورات الجيوسياسية السلبية في الإقليم توحى بأن السعر السياسي المتدني جداً للنفط هو الأرجح مستقبلاً

«الشان»: السنة المالية القادمة ستمثل عجزاً ضخماً إن استمرت أوضاع سوق النفط على حالها

■ سيولة نشاط السكن الخاص حققت انخفاضاً في 2015 حيث بلغت نحو 1556 مليون دينار

مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 86.7% للكويتيين و10.3% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2014، أي إن يورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 57.6%، ما بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2015، (مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 54.4% - ما بين نهاية ديسمبر 2013 ونهاية ديسمبر 2014)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية ديسمبر 2015، نحو 25.844 حساباً، أي ما نسبته نحو 7.1% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 60.993 حساباً في نهاية ديسمبر 2014، أي ما نسبته نحو 17.7% من إجمالي الحسابات.

أداء سوق الكويت للأوراق المالية مقارنة بأسواق مالية خارجية أسواق العالم، خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014، حيث انخفض مؤشر (مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال «MSCI») للعالم ما نسبته 2.7% - مع نهاية العام، مقارنة بارتفاع في المؤشر نفسه، في عام 2014 بنحو 2.9%، وشمل الانخفاض، في عام 2015، مؤشر «MSCI» للولايات المتحدة، عندما انخفض، بما نسبته 0.8% -، وبعتبر وزن السوق الأمريكي ودرجة تأثيره، كبيران، جداً، على بقية الأسواق العالمية، كما انخفض المؤشر السامال للامريكيين، بنسبة بلغت نحو 3.3% -، أما مؤشر «MSCI» السامال لأوروبا، فقد انخفض بنسبة بلغت نحو 5.3% -، وانخفض المؤشر ذاته -إذا استثنينا المملكة المتحدة- بنحو 2.6% -، وكان وضع آسيا ممائلاً لوضع الأسواق الأوروبية، معقلماً، ومؤشر «MSCI» لآسيا/ الهادئ، انخفض بنحو 4.3% -، مقارنة بانخفاض في عام 2014 بنحو 2.5% -، وانخفض مؤشر أسواق العالم إلى نحو 5.4% -، لو استثنينا منه الولايات المتحدة الأمريكية، وبالعكس ذلك ظل السوق الأمريكي في تكوين المؤشر كما أسلفاً.

وحقق السوق الباكستاني الارتفاع الوحيد خلال عام 2015 بنحو 2.7%، بينما حقق السوق التونسي خسارة بنحو 0.9% -، ثم السوق الأردني الذي انخفض بنحو 1.3% -، بينما احتل السوق المصري المركز الأخير بانخفاض بنحو 21.5% -.

الأداء الإسيوعي لسوق الكويت للأوراق المالية كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر القيمة للتداولة ومؤشر عدد الصفقات للبرمة، بينما انخفض مؤشر كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام، وكانت فراءة مؤشر الشال (مؤشر كمية) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 334.6 نقطة وانخفاضه بلغت قيمته 21.4 نقطة ونسبته 6% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 31.3 نقطة، أي ما يعادل 8.6% عن إقفال نهاية عام 2015.



رسم يوضح أداء أسواق المال بلغات حسب مؤشر MSCI

■ قطاع المؤسسات والشركات استحوذ على 30% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة بالبورصة خلال 2015

شراء، بنحو 138.063 مليون دينار كويتي. وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 15.6% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (18.8% في عام 2014)، و14.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (16% في عام 2014)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 623.562 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعاً، بنحو 26.740 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 9.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (9.9% في عام 2014)، و9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (7.8% في عام 2014)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 391.953 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 596.822 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بنحو 26.740 مليون دينار كويتي. ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 3.443 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك، على 85.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (88.4% في عام 2014)، في حين اشترى أسهما بقيمة 3.404 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 84.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (85% في عام 2014)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعاً، بنحو 38.570 مليون دينار كويتي، أي أن ثمة المتعاملين الكويتيين في سوقهم هي الأدنى.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، نحو 10.7%، (11.9% في عام 2014)، واشترى ما قيمته 429.645 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 417.052 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (8.7% في عام 2014)، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، بنحو 12.593 مليون دينار كويتي.

ولم يتغير كثير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 85.4% للكويتيين و10.6% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و4.1% للمتداولين من دول

عام 2014)، و45.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (46.8% في عام 2014)، وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 1.961 مليار دينار كويتي، كما اشترى أسهما بقيمة 1.819 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً، بنحو 141.490 مليون دينار كويتي. واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 30% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (27.3% في عام 2014)، و26.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (21.6% في عام 2014)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1.202 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 1.064 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر

إلى الأدنى على أسعار أصوله في عام 2016، ويفترض أن يعكس الإنهاء إلى الموجب أي إنفراج يصيب العاملين وإن كان مستبعداً على المدى القصير. خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2015/01/01 إلى 2015/12/31، والمُشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأقاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 48.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (51.8% في

وإنخفض، معدل الصفقة الواحدة في التجاري، إلى نحو 4.554 مليون دينار كويتي. بعد أن كان نحو 5.389 مليون دينار كويتي، في عام 2014، وانخفض للعدل العام للصفقة، في تداولات القطاع العقاري، كلها، في عام 2015 بنسبة 8.4% -.

وإذا تابعنا التطورات لأهم عاملين من حيث التأثير على سيولة سوق العقار، نلاحظ أن النصف الثاني من عام 2015 شهد ارتفاع في سخونة الأوضاع الجيوسياسية مترافعة مع استمرار وحتى تسارع في ضعف سوق النفط، والعاملين مرتبطين ببعضهما. وعليه يصبح في حدود المنطق والقبول أن يستمر إنحسار سيولة السوق مع ضغط

بلغت نحو 22.5% -، بينما ارتفعت نسبة مساهمته، من مجمل سيولة السوق، إلى نحو 13.2% في عام 2015، فيما كان نصيبه نحو 11.7% من سيولة السوق في عام 2014، وذلك في حدود المنطق لأنه نشاط لم يصيبه تضخم الأسعار في حقبة رواج سوق النفط.

وانخفض معدل قيمة الصفقة الواحدة، في نهاية عام 2015، للسكن الخاص، لتصل إلى نحو 347.4 ألف دينار كويتي، من مستوى 360.8 ألف دينار كويتي، في عام 2014، كما انخفض معدل الصفقة الواحدة، للسكن الاستثماري، بشكل كبير، إلى نحو 896.2 ألف دينار كويتي. من نحو 1.189 مليون دينار كويتي،

بسيولة عام 2014 البالغة نحو 4992.4 مليون دينار كويتي. وكانت سيولة عام 2014 في صادرة الترتيب دون احتساب اثر التضخم، خلال الـ15 سنة الفائتة، بدءاً من عام 2001 وانتهاء بعام 2015. وبلغت سيولة النصف الثاني من عام 2015 نحو 1550.1 مليون دينار كويتي، وكانت أدنى من سيولة النصف الأول من عام 2015 والبالغة نحو 1874.5 مليون دينار كويتي، بما يعطي مؤشر على احتمال استمرار الإجتياز التزولي في عام 2016. وبمتابعة أداء سوق العقار المحلي لـ16 سنة، فقد بدأ السوق العقاري بارتفاع، بعد عام 2000، لثلاثة أعوام متتالية، حتى نهاية عام 2003، ليصل مستوى سيولته إلى نحو 2828 مليون دينار كويتي، لتعود مؤشرات ضعفه إلى الظهور في عام 2004، حتى نهاية عام 2005، التي حقق فيها سيولة بلغت نحو 2231 مليون دينار كويتي. وشهد عام 2006 تَحسُّناً واضحاً، في سيولة السوق، رغم أنه كان عام تصحيح، في أسواق المال الإقليمية والبورصة الكويتية، واستمر حتى سجل مستوى سيولة قياسياً جديداً، بنحو 4447 مليون دينار كويتي، في عام 2007، ولكنه سرعان ما تراجع، مرة أخرى، في عام 2008، واستمر هذا التراجع، في عام 2009 الذي حقق فيه ثالث أدنى مستوى سيولة، منذ عام 2001، من دون احتساب اثر التضخم، ثم عاد وتعافى، من جديد، في عام 2010، وامتد هذا التعافي إلى عام 2014 ليحقق أعلى مستوى له خلال 15 سنة. ثم بدأ الانخفاض في عام 2015 ليبلغ نحو 3424.5 مليون دينار كويتي، ويبدو أنه تآثر سلباً وسوف يتأثر بنسخونة الأوضاع الجيوسياسية المحيطة وضعف سوق النفط.

وحققت سيولة نشاط السكن الخاص، انخفاضاً في عام 2015، حيث بلغت بسيولة السكن الخاص، عقوداً ووكالات، نحو 1556 مليون دينار كويتي، بينما حافظت على مساهمتها النسبية بنحو 45.5% من سيولة السوق، وهي نفس نسبة مساهمتها في عام 2014، وبلغت نسبة انخفاض سيولة نشاط السكن الخاص نحو 31.5% -، مقارنة بعام 2014. وانخفضت أيضاً تداولات نشاط السكن الاستثماري، إلى نحو 1382.9 مليون دينار كويتي، مع انخفاض في نسبة مساهمته، في سيولة السوق، إلى نحو 40.4% في عام 2015، فيما كان نصيبه نحو 42.2% من سيولة السوق في عام 2014، وبلغت نسبة انخفاض سيولة نشاط السكن الاستثماري نحو 34.3% -، مقارنة بعام 2014. واستحوذ نشاط السكن الخاص والاستثماري، على 87.7% من سيولة سوق العقار، في عام 2015، تاركين نحو 12.3% من السيولة للنشاط التجاري ونشاط المخازن، كما انخفضت تداولات النشاط التجاري، إلى نحو 450.8 مليون دينار كويتي، أو بنسبة انخفاض

■ الخطورة التي نواجهها الآن ناتجة عن العجز عن اتخاذ إجراء صحيح في زمن الرخاء

أوضح تقرير «الشان» أنه عند المستوى الحالي لأسعار برميل النفط الكويتي، أي حول الـ 25 دولار أمريكي للبرميل، تصبح الفجوة السالبة عن مستوى السعر الإقتراضي البالغ 45 دولار أمريكي المقدّر في الموازنة الحالية 2015/2016 - أبريل 2015 إلى مارس 2016 - نحو 20 دولار أمريكي. والفجوة أوسع والوضع أكثر خطورة عند المقارنة مع سعر التعادل للموازنة وفقاً لتقديرات «صندوق النقد الدولي» -49 دولار أمريكي- أي فجوة بنحو 24 دولار أمريكي، وتتسع الفجوة إلى 42 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات «بوليميرج»، وإلى 47 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات «الشان». وإلى 52 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات «وزارة المالية الكويتية».

ولن تظهر النتائج الخفيفة لحجم العجز المالي في السنة المالية الحالية، لأن معدل سعر برميل النفط الكويتي حتى 13 يناير 2016 كان نحو 45.6 دولار أمريكي للبرميل، وسيظل حول الـ 40 دولار أمريكي لتكامل السنة المالية الحالية، ولكن السنة المالية القادمة ستكون سنة عجز ضخم إن استمرت أوضاع سوق النفط على حالها. صحيح أن سعر برميل النفط الحالي سعر سياسي وأدنى بكثير عن سعره الاقتصادي، وذلك لا يدوم على المدى الطويل، ولكن، التطورات الجيوسياسية السلبية في الإقليم توحى بأن السعر السياسي المتدني جداً للنقط، هو المرجح على المدى القصير إلى المتوسط.

ولو إستخدعنا مثلاً إقتراضياً لتبيان خطورة الوضع المالي بإفتراض استمرار سعر برميل النفط الكويتي عند 25 دولار أمريكي للبرميل، وباستخدام نفس فرضيات الموازنة الحالية حول تكلفة الإنتاج وخصم الإستهلاك المحلي مع إفتراض إنتاج 3 مليون برميل يومياً، سوف يبلغ عجز موازنة بمصروفات بحدود 19 مليار دينار كويتي، نحو 10.8 مليار دينار كويتي بدون خصم تكاليف الإنتاج النقطي، ويرتفع إلى نحو 13.5 مليار دينار كويتي بعد خصم تكاليف الإنتاج، وأخطر ما سوف يحدث، هو التلصق في المواجهة المبررة، مثل إستعراض برنامج لخفض الدعم دون برامج موازنة لزيادة الإيرادات من القادرين، ودون حدود دنيا من الجدية لمواجهة الهبر والفساد، ثم تصعيد النتيجة الحتمية في العجز عن أي إجراء، ويده التصريح بما يمكن ولا يمكن أن يمس، ثم عمل لا شيء بعد تشكيل لجان ولجان أخرى لدراسة توصيات اللجان. بهذا الحجم من العجز، والحديث فقط عن بدائل تمويه، مثل السحب من الاحتياطي أو الإقتراض بضمانه، تستل البد إلى مرحلة، وبعد سنوات قليلة، يستحيل معها نجاح أي علاج- إن الأصل هو أن تكون الإدارات العامة مؤهلة تخدم ديمومة الوطن، والمؤشرات توحى حتى هذه اللحظة، بأن ديمومة الوطن ضحية ديمومة إدارة عامة كانت عاجزة عن إتخاذ إجراء صحيح في زمن الرخاء، والوضع الحالي أكثر تعقيداً بكثير.

سوق العقار المحلي 2015 انتهى عام 2015، وكانت حصيلته سالبة، وفقاً للبيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق-، إذ انخفضت سيولة السوق إلى نحو 3424.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 31.4% -مقارنة

الترتيب	اسم الشركة	بريد الخليج	بريد الخليج	الترتيب	الترتيب
1	بنك الكويت الوطني	369.7	395.9	(6.6)	401.1
2	بنك الخليج	188.9	207.2	(9.0)	211.3
3	بنك التجاري الكويتي	402.3	402.3	0.0	402.3
4	بنك الال كويتي	225.9	242.2	(6.7)	245.5
5	بنك الكويت الدولي	216.8	229.3	(3.3)	235.5
6	بنك الال متحد	396.2	416.2	(4.8)	434.2
7	بنك وكن	307.2	345.3	(11.0)	359.6
8	بنك الكويت الكويتي	907.4	983.3	(7.9)	1,052.0
9	قطاع البنوك	373.3	399.7	(6.6)	409.7
10	كشيتات تجارية	106.8	116.9	(8.6)	125.6
11	بنكيات تجارية	198.6	226.9	(12.5)	235.1
12	بنكيات تجارية	90.6	105.7	(14.3)	110.7
13	بنكيات تجارية	1,203.4	1,225.6	(1.8)	1,292.5
14	بنكيات تجارية	36.2	39.6	(8.6)	43.7
15	بنكيات تجارية	316.2	328.8	(4.1)	347.4
16	بنكيات تجارية	68.4	89.5	(1.6)	67.3
17	بنكيات تجارية	427.7	427.7	0.0	427.7
18	بنكيات تجارية	172.7	199.0	(13.2)	199.0
19	بنكيات تجارية	86.9	81.9	6.1	88.5
20	بنكيات تجارية	187.0	163.8	(4.0)	162.9
21	بنكيات تجارية	80.4	87.0	(7.6)	88.6
22	بنكيات تجارية	197.8	191.7	3.2	193.7
23	بنكيات تجارية	183.5	187.8	(2.3)	187.6
24	بنكيات تجارية	1,453.6	1,494.0	(2.7)	1,494.0
25	بنكيات تجارية	179.9	183.8	(2.0)	184.3
26	بنكيات تجارية	94.7	103.8	(8.6)	112.6
27	بنكيات تجارية	595.5	557.8	6.8	595.5
28	بنكيات تجارية	98.3	103.2	(4.7)	104.9
29	بنكيات تجارية	129.9	139.9	(7.1)	149.9
30	بنكيات تجارية	69.7	63.6	9.6	64.8
31	بنكيات تجارية	161.4	161.8	(0.1)	172.4
32	بنكيات تجارية	352.4	396.3	(7.4)	577.5
33	بنكيات تجارية	121.0	121.0	0.0	115.3
34	بنكيات تجارية	1,352.3	1,727.0	(10.1)	1,862.8
35	بنكيات تجارية	307.0	338.2	(9.2)	353.8
36	بنكيات تجارية	9.7	11.2	(13.4)	11.7
37	بنكيات تجارية	818.6	688.3	(9.3)	698.6
38	بنكيات تجارية	103.3	105.0	(1.6)	106.7
39	بنكيات تجارية	81.9	82.6	(1.2)	81.8
40	بنكيات تجارية	65.3	65.3	0.0	65.3
41	بنكيات تجارية	1,872.2	1,990.4	(5.9)	1,970.7
42	بنكيات تجارية	649.4	687.4	(6.8)	681.8
43	بنكيات تجارية	345.3	362.3	(4.8)	362.3
44	بنكيات تجارية	290.3	294.3	(1.4)	322.6
45	بنكيات تجارية	544.5	551.8	(1.3)	588.6
46	بنكيات تجارية	218.5	221.8	(1.5)	228.6
47	بنكيات تجارية	324.6	356.0	(6.0)	365.9

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي